تفريغ ٦٣ ألف طن متري من مادة الديزل بمصفاة عدن لتكرير النفط

■،، عدن / سبأ

أفـرغ بمراسي مـيناء الزيت بمصفاة عدن لتكرير النفط الخام أمس ٦٣ ألف طن متري من مادة الديزل واصلة من ميناء الفجيرة الإماراتي.

وأفادت بيانات ملاحية لميناء الزيت لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) بأن كمية الديزل الواردة أفرغتها ناقلتا النفط الليبيرية ماكوار والأمريكية الينا سيتم توزيعها على محطات الوقـود العـاملة في مـحـافظات الجمهورية والموانئ اليمنية لتلبية وتأمين احـتـيـاجـات المواطنين والمصـانـع والمنشـآت الإنتـاجـيـة العاملة بمحروقات مادة الديزل.

٢٩٨ مليون دولار عائدات الصادرات النفطية في سبتمبر ٢٠١١م

■،، خاص/ الثورة

بلغت عائدات الحكومة من حصتها من الصادرات النفطية خـلال شـهـر سـبـتـمـبـر ٢٠١١م نحـو ٢٩٨,٦مليـون دولار مـقـابـل ٣١٥,٨ مليـون دولار خلال شهر أغسطس ٢٠١١م.

وبين التقرير الصادر عن البنك المركزي اليمني أن العائدات تراجعت بنحو ١٧,٢ مليون دولار في شهر سبتمبر مقارنة بما كانت عليه في الشهر الماضي .

ولفت إلى أن حصة الحكومة من الكمية المصدرة خلال سبتمبر بلغت ٢,٨٥ مليون برميل بينما بلغت في شـهـر أغـسطس ٢٠١١م بلغت ٢,٨١ مليـون برميل.

وارجع انخفاض عائدات الحكومة من حصتها من الصـادرات النفطيـة إلى تراجع أسـعـار النفط إلى ١٠٤,٧ دولار للـبـرمـيـل مـقـارنـة مع ١١٢,٤ دولار للبرميل خلال نفس الفترة .

وحـقـقـت الحكومـة عـائدات من حـصـتـهـا من الصادرات النفطية خلال عام ٢٠١٠م تقدر بمليارين و٦٥٢ مليون دولار مـقابل مليـار و٩٥٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٩م .

ويعـتـبـر النفط المصـدر من أهم مـوارد النقـد الأجنبي لليمن ، ومن أهم القطاعات الاقـتـصـادية الرافدة والداعمة للاقتصاد الوطني ، حيث يساهم النفط بنحـو ٧٠٪ في الموازنة العـامـة للدولة ،ويمثل قرابة ٩٠٪ من الصـادرات اليـمـنيـة للخـارج ، كـمـا يساهم بنحو ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

تداول ٣١,١ ألف شيك عبر غرفة المقاصة بقيمة ١٢٥,٥ مليار ريال

■،، خاص/الثورة

بلغ عدد الشيكات المتداولة بالريال عبر غرفة المقاصة في عموم محافظات الجمهورية خلال شهر سبتمبر٢٠١١م نحو ٣١,٣ الف شيك مقارنة مع بـ٣٤,٢ ألف شيك في شهر أغسطس٢٠١١م وبانخفاض تقدر ٢,٩ألف شيك .

وأوضحت إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي اليمني أن قيمة الشيكات المتداولة بلغت ١٢٥,٥مليار ريال مقارنة مع ١٨٢,١مليار ريال خلال نفس الفترة وبانخفاض ٥٦,٦مليار ريال .

وتوزعت الشيكات المتداولة عبر غرفة المقاصة على محافظات صنعاء،عدن ، تعز ، الحديدة ، المكلا.

الجدير بالذكر أن عدد الشيكات المتداولة في شهر يوليو٢٠١٠م بلغت ٥٩,٣ ألف شيك بقيمة ١٩٠ مليار ريال .

توقعات بتراجع عجز الميزان التجاري خلال العام الجاري

■،، خاص/الثورة

توقع اقتصاديون تراجع عجز الميزان التجاري خلال العام الجاري ٢٠١١م ، وذلك نتيجة تراجع حجم الواردات ، وزيادة قيمة الصادرات النفطية خصوصا في ظل ارتفاع أسعار النفط في الاسواق الدولية خلال هذا العام .

وكان عجز الميزان التجاري قد سجل خلال العام الماضي ٢٠١٠م ترجعاً كبيرا إذ انخفض إلى ٩٨٢ مليون دولار .

ويعود انخفض العجز في الميزان التجاري إلى ارتفاع الصادرات اليمنية إلى ٧,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٠م وذلك من ٥,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩م ، وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية جراء صعود أسعار النفط في الأسواق الدولية .

وكان عجز الميزان التجاري عام ٢٠٠٩م قد شهد ارتفاعا إلى -٢٠١٢,٨ مليون دولار مقارنة بعجز بلغ حوالي -٣٥٦,٩ مليون دولار عام .٢٠٠٨م الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١,١٥٪ عام ٢٠٠٨م إلى ٦,٧٣٪ عام ٢٠٠٩م ويعود ذلك إلى تراجع قيمة الصادرات عام ٢٠٠٩م بنسبة أعلى من قيمة الواردات .

صناعيون يدعون حكومة الوفاق الى الاهتمام بالقطاع الصناعي

■،، خاص/الثورة

دعا صناعيون حكومة الوفاق الوطني الى ايلاء قطاع الصناعة اهتماماً كبيراً باعتباره من أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة .

وقالوا أن أي توجهات مستقبلية لا تولي هذا القطاع الاهتمام الكافي ،فإنها لن تحقق النجاح المأمول، مشيرين الى أن القطاع الاكثر قدرة على توفير فرص العمل ،والمحفز للنمو وزيادة الدخل.

وتظهر إحصائية حديثة ارتفاع قيمة إنتاج الصناعات التحويلية إلى ٨٦٣ مليارا و٧٦٩ مليون ريال في المسح الصناعي لعام ٢٠٠٧م وذلك من ٦٧٢ مليارا و٣٠٤ ملايين ريال في مسح عام ٢٠٠٦م وبزيادة تبلغ ١٩١ مليارا و٤٦٥ مليون ريال .

وبينت نتائج المسح الصناعي أن قيمة مستلزمات الإنتاج بلغت ٥٩٤ مليارا و٧٨٣ مليون ريال مقابل ٤٦٧ مليارا و٥٥٦ مليون ريال وبزيادة تبلغ ١٢٧ مليارا و٢٢٧ مليون ريال .

وبلغ قيمة مستلزمات الإنتاج السلعية ٥٦٦ مليارا و٧٣٨ مليون ريال مقابل٤٥١ مليارا و١٧٣ مليون ريال ،فيما بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج الخدمية ٢٨ مليارا و٤٩ مليون ريال مقابل ١٦ مليارا و٣٨٣ مليون ريال .

كما ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة للقطاع الصناعي إلى ٢٦٨ مليارا و٩٨٦ مليون ريال مقابل ٢٠٤ مليارات و٧٤٨ مليون ريال خلال نفس الفترة.

منح أكثر من ٩ ملايين ريال للمشاريع النسائية الصغيرة

■،، عدن/ سبأ

منحت مؤسسة عدن للتمويل الأصغر التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية ٩ ملايين و٢٩ ألف ريال كقروض ميسرة لعدد من النساء بمحافظة عدن.

وأوضح الرئيس التنفيذي للمؤسسة يوسف اليعقوبي لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن تلك القروض خصصت لتطوير وإنعاش مشاريع صغيرة مدرة للدخل في مجال الخياطة والتطريز ومستلزمات الحياكة وصيانة الكمبيوتر وطباخة البخور والمشغولات الحرفية المتنوعة .

وذكر اليعقوبي ان المؤسسة تدرس حاليا قوائم جديدة من الفئات الاجتماعية المحتاجة من محافظات لحج وأبين لمنحها قروضاً ميسرة تصل إلى ٢٠ مليون ريال لفتح مشاريع صغيرة مدرة للدخل لتحسين أوضاعهم المعيشية.

الجدير بالذكر ان مؤسسة عدن للتمويل الأصغر منحت خلال شهر نوفمبر المنصرم ١٧ مليونا و٣٧ ألف ريال لـ ٦١ امرأة من محافظة عدن وفرت ٨٧ فرصة عمل .

حلقة نقاشية تستعرض دور القطاع الخاص تجاه الأوضاع والازمات الاقتصادية في اليمن:

الدعوة إلى بناء الهيئات والمؤسسات الداعمة للنشاط الاقتصادي

كتب / علي البشيري

■،، دعت حلقة نقـاشـيـة إلى إعـادة بناء الهيئات والمؤسسات الحالية الداعمة للنشاط الاقـتـصـادي بصورة حديثة تواكب التغيرات وإيجـاد مـؤسـسـات وهيـئـات تتطلبـهـا المرحلة المقبلة.

وبينت حلقة النقاش التي نظمـها مركز سبأ للدراسـات الإسـتـراتـيـجـيـة عن "دور القطاع الخاص تجاه الأوضاع والأزمات الاقتصادية في اليمن" أن الأزمة التي شهدتها اليمن خلال العام ٢٠١١م أسـهمت في تفاقم حدة المشاكل والصعوبات والتحديات التي يعيشها الاقتصاد والقطاع الخاص والمواطن اليمني .

واستعرض مدير عام الدراسات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ورقة بحثية حـول دور القطاع الخـاص في الحـيـاة الاقتصـادية ،وكذا واقع الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والإطار القانوني والتشريعي المنظم للشراكة ،بالإضافة إلى الرؤية العامة لتطوير الشراكة ومساهمة القطاع الخاص في التنمية والاستثمار ، والتحديات التي يواجهها والتداعيات الطارئة التي خلفتـهـا الأزمة على القطاع الخاص، والرؤية المستقبلية لتعزيز دور القطاع الخاص.

وقد تحدث عدد من المشاركين في الحلقة عن واقع القطاع الخاص والتحديات والصعوبات التي يواجـهها فضلا عن الأوضـاع الاقتصادية السائدة .

وقـال وكيل وزارة المالية المسـاعـد للتـخطيط والإحصاء: مـا لم تكن هناك جرأة لدى القطاع الخاص في القيام بدورة ، فإن هذا القطاع لن يحقق النمو المنشود".

وأضـاف: إن هذا القطاع يسـتـحـوذ على ٧٠٪ من الـدخـل بـيـنـمـا دوره مـا يـزال مـتـواضـعـاً ،فالموظف الحكومي يدفع خمسة أضعاف ما يدفعه القطاع الخاص.

من جانبه شدد أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء الدكتور علي عبدالله قايد على ضرورة أن ينظر لدور القطاع الخاص من منظور واقعه ومسـؤولياته ، وأن ينظر للحكومة من منظور دورها ومسـؤولياتها، مشيراً إلى أن القطاع الخـاص اخـضـع للابـتـزاز من جـانب بعض المتنفذين ،كما أن القطاع الخاص لا يزال ينظر إلى بين قدميه وثقافته ما تزال تقليدية .

كما تحدث الأخ عبدالسلام السماوي مدير عام الشـئون القـانـونـيـة بالـغـرفـة الـتـجـاريـة بأمـانـة الـعـاصـمـة عن الصـعـوبات والمشـاكل التي يواجـهـهـا القطاع الخـاص ومن ذلك تـعـدد الضرائب والرسوم والتي وصلت إلى ٤٨ نوعاً، مـشـيـراً إلى أن السـوق امـتـلأت بالشـركـات الوهمية .

بدوره نبه الدكتور أحمد الحضرمي إلى مخاطر الاحـتكارات التي تشـهـدها السـوق اليـمـنيـة، مـشـيـراً إلى أن هذه الاحـتكارات تسـهـم في تأجيج الأزمات، داعياً إلى التوعية بمخاطر ذلك والتركيز على الجانب الديني بهذا الخصوص .

من جهته اعتبر مدير عام جمعية الصناعيين اليـمـنيين علي المقطري الخطط الحكومـيـة أنه يغلب عليها الجانب السياسي والدعائي أكثر من الجانب الاقتصادي الواقعي .

ولفت إلى أن القطاع الـخـاص كـانـت لديه اعتراضات على برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نفـذته الحكومـة منذ عـام ١٩٩٥م ،وهذه الاعـتـراضـات كانت جـوهرية، مـشـيـرا إلى أن الحكومة اضطرت لتنفيذ هذا البرنامج من أجل الحصـول على التمويلات من المؤسسات المالية والنقدية الدولية .

ودعا المقطري إلى تصحيح نظرة الحكومة تجاه القطاع الخاص واعتباره شريكاً فاعلاً ، وكذا العمل على إصدار قانون للمشروعات الصغيرة باعتباره أداة فاعلة في التنمية .

كـمـا تـحـدث عـضـو مـجـلس الشـورى حـسـين المسوري حيث أشار إلى أن اليمن بلد ناشئ وجدت فيـه التنمـيـة مـتـأخـرة ،وأصـيـب خـلال العقود الماضية بعدة هزات سياسية ،وبالتالي فان عدم وجود استقرار سياسي قد أثر على نشـاط القطاع الخـاص مـشـددا على ضـرورة التركيز على تحقيق الاستقرار النقدي باعتباره عاملاً مهماً لنمو أنشطة القطاع الخاص .

من جانبها تطرقت الدكتورة نجاة جمعان إلى المعوقات التي تواجهها المشروعات الاستثمارية والتي أدت إلى توقف العـديد من المشـروعـات الإسـتراتيجية، منوهة بأن الأبعاد السياسية أدت إلى تشرذم المؤسسات التابعة للقطاع الخاص.

تحذيرات من تلف المنتجات الزراعية في المرتفعات الجبلية

■،، للمرة الثانية في فصل الشتاء تشهد أسعار الخضار ارتفاعا قياسيا في الأسواق المحلية حيث تضاعف الطلب بصورة كبيرة مقابل تدني العرض و هو ما دفع الأسعار للارتفاع إلى مستويات قياسية مقارنة بما كانت عليه قبل نحو أسبوعين وبنسب تراوحت بين٣٠٪ و٤٠٪ حسب السلعة.

استطلاع/عبدالله الخولاني

تجار الخضار أرجعوا ارتفاع الأسعار إلى موجة الصقيع التي تتعرض لها اليمن هذه الأيام و عاملي العرض والطلب وفقا لمحمد الضياني. ويشير إلى أن الطلب على الخضار هو مستقر في هذه الأيام لكن الإنتاج يتراجع وهو ما يحدث اختلالاً، ومن الطبيعي ارتفاع الأسعار. متوقعا تراجع الأسعار إلى مستوياتها السابقة مع انتهاء موجة الصقيع.

اقتصاديا يؤكد خبراء الاقتصاد الزراعي أن احتكام السوق للعرض والطلب ظاهرة صحية في ظل عدم وجود عوامل احتكارية و موجة الصقيع الحالية هي ظاهرة طبيعية.

مشددين على ضرورة الاستثمار في مجال التبريد والتخزين الزراعي لإحداث التوازن في السوق في حالة الوفرة والاختناق.

موجة صقيع

وتوقع خبراء زراعيون تعرض الزراعة في المرتفعات الجبلية وبعض المناطق الصحراوية في اليمن إلى موجة صقيع حادة خلال هذه الأيام إثر مؤشرات تدني درجات الحرارة التي شهدتها تلك المناطق خلال الأيام الماضية ،وحذرت وزارة الزراعة والري المزارعين لاسيما القاطنون في المرتفعات والمناطق الجبلية والقيعان الزراعية من تأثيرات موجة الصقيع، ودعتهم إلى أخذ الاحتياطات اللازمة لذلك بما يساعدهم في وقاية النباتات والزروع.

وشددت الوزارة على ضرورة اتباع الإرشادات الزراعية التي تقدمها مكاتب الإرشاد الزراعي في المحافظات والتي تقوم بتوجيه إرشادات مكثفة للمزارعين حول كيفية تجنب الأضرار واتباع الطرق الملائمة والسلمية لحماية المحاصيل الزراعية من المتغيرات المناخية بشكل عام . ونصحت المزارعين في المرتفعات والأودية الزراعية بوقف عمليات الري وعدم سقي الأشجار في هذه الفترة لتفادي الأضرار الناجمة عن الصقيع عند ري الأشجار المثمرة والذي يتسبب في إحداث حالة تجمد للنمو لاسيما الأطراف الغظة والأغصان في الأشجار مما يؤثر على الثمرة .

كما حذرت بعض المزارعين الذين يلجأون خلال فترة الصقيع والبرد القارس " الضريب" إلى الإفراط في استخدام المبيدات على النباتات لاسيما أشجار القات بغية مساعدة الأغصان والأفرع على النمو وهو ما يشكل خطورة على البيئة والصحة العامة .

على طاولة وزير النفط والمعادن

علي محمد العزي

■،، انا على يقين بأن المهندس / هشام شرف وزير النفط والمعادن يضع نصب عينيه أهمية توفير مصادر الطاقة من نفط وغاز لتأمين احتياجات البلد في الوقت الحالي ، وهو قادر بتكاتف الجميع على تجاوز هذه المحنة في القريب العاجل مما أعتبرها استراتيجية آنية ، وأتمنى أن ينظر لهذا القطاع النفطي بشكل استراتيجي ويضع رؤيته بشكل منطقي وعلمي تنسجم بما تتطلبه هذه الوزارة التي لا تتشابه مهامها وطبيعة عملها مع بقية الوزارات الأخرى والتي تحتاج من المرونة والإستقلالية لتمكينها من العمل كشريك فاعل بعيداً عن سيطرة الشركات الأجنبية وبما يسهم في بناء نموذج لقطاع بترولي متطور في اليمن من خلال تحريره من آية أزدواجية هيكلية وتداخلات بالأختصاصات والمرجعيات التقليدية التي لا تخدم سوى استمرار هذا القطاع تحت وطأة التفاصيل الروتينية المملة حتى ننطلق بأداء هذه الوزارة إلى مستوى الطموح ، لذا لا يتوجب أن يغيب عن بالنا أن الصناعة النفطية في اليمن تتطلب سلسلة من المنظومات المكملة لبعضها البعض ، فتأمين مصادر الطاقة للسوق المحلية يحتاج إلى توسعة الطاقة التكريرية في مصفاتي عدن ومارب وإنجاز المعمل الرابع لإنتاج غاز LPG لمحافظة مارب مع بناء المنشآت لغرض التخزين الإستراتيجي والتشغيلي للمشتقات البترولية والغازية ، مع عدم الإغفال لربط تلك المنشآت بخطوط انابيب النقل لتغذية تلك الخزانات من مصادر التموين والموانئ ، ولكي نفي بتأمين وتموين السوق المحلية من مصادر للطاقة يتوجب علينا تكثيف حملات التنقيب عن النفط والغاز لتطوير الإحتياطيات سواء كانت في الحقول المكتشفة والتي أوشكت على النضوب كحقلي مارب والمسيلة ، أو عن طريق البحث عن اكتشافات جديدة في المناطق الإستكشافية البعيدة والمناطق البحرية الواعدة كون اليمن مازالت بكراً ، فالأرض اليمنية من الجوف غرباً مروراً بمارب وشبوة وحجر وهضبة حضرموت والمهرة وحتى حدودنا الشرقية وجميعها مناطق تنقيب وكل مناطق السهول على امتداد سواحل البحر الأحمر وخليج عدن وغالبية المناطق البحرية الضحلة والعميقة ومناطق جنوب الربع الخالي على امتداد الخط الحدودي الشمالي وحتى الهضبة الوسطى، كل تلك المساحات اليمنية الشاسعة مناطق تنقيب تتطلب تطوير بيئة صحيحة لتشجيع الإستثمارات العالمية في مجال التنقيب البري والبحري لخلق شراكة إستثمارية لرفع المستوى الإيرادي لهذا القطاع في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلد ، وهذا لن يتأتى لنا إلا بالشراكة مع شركات عالمية عملاقة تتوفر لديها الخبرة ، مستفيدين من نقل المعرفة والتكنولوجيا المتوفرة لديها وقدرتها الفائقة في إيجاد التمويلات المالية اللازمة للتطوير بعيداً عن الروتين ، وبحيث لا تنحصر هذه الشراكة في مجال البترول فقط بل تتعدى ذلك إلى مجال التنقيب عن الغاز وصناعة التعدين الغائبة عن التنمية والتي سأتي على ذكرها لاحقاً أما فيما يخص الغاز فثرى أهمية الدراسة والتقييم للإحتياطي الغازي في الحقول اليمنية المكتشفة والإكتشافات الجديدة المتوقعة ، على أن يخصص جزء من الإحتياطيات لغرض التوسع والتحديث للطاقة الكهربائية لتلبية احتياجات الصناعة والسكان مما سيقلص استهلاك مادة الديزل في البلد ، إضافة إلى تخصيص جزء منها لخدمة أغراض إقامة الصناعات البتروكيماوية وصناعات أخرى تقوم على استغلال الغاز حتى يتم استغلال الغاز كقيمة مضافة ، كما أن إقامة وتأسيس شركات مشتركة عبر الشراكة مع القطاع الخاص اليمني أو شركات عالمية بمجال تقديم خدمات نفطية مكملة بمجال المسح والتفتيش والصيانة والتموين والنقل وغيرها من أعمال ستساعدنا على الإستفادة من امتصاص جزء كبير من عوائد حصص الشركات البترولية المنتجة في اليمن والتي يفترض تشديد الرقابة عليها لتقليص المصروفات التشغيلية للشركات وبالتالي نستفيد من تقليص مبالغ نفط الكلفة ، وعودة إلى حديثنا عن الموضوع الإستثماري في مجال المعادن وصناعة التعدين فإن قيادة الوزارة متى ما أولت من الأهمية لهذا القطاع فبلا شك ان اليمن ستكون مقدمة على مرحلة من التطور والنماء وستستطيع توفير مئات الآلاف من فرص العمل للشباب وسترفد خزانة الدولة بالموارد المالية كون اليمن غنية بالثروة المعدنية وأنا على قناعة تامة أن ثروة اليمن الحقيقية تتمثل بقطاع المعادن لما تمتلكه من خامات فلزية ولا فلزية كخام الذهب الذي يتواجد بأكثر من اربعين موقعاً في اليمن وبملايين الأطنان بالإضافة إلى النحاس والنيكل والكوبالت والبلاتين والبلاديوم والزيوديوم والحديد وغيرها من خامات ثمينة ناهيكم عن الصخور الإنشائية وأحجار الزينة والفلسبار والجرانيت والرخام والأسمنت ، مما يتأكد لنا أن مستقبل اليمن واعد ومشرق بإقامة الكثير من المناجم والمشاريع في مجال الصناعة والتصنيع المعدني ، إلا أننا نتمنى لمشاريع قد قطعت شوطاً وبذلت فيه من الجهود وأتمنى أن ترى النور حتى نشكل بها قاطرة لاستقطاب مشاريع استثمارية في المعادن كمشروع التنقيب عن الذهب في وادي مدن بمحافظة حضرموت وإنتاج الزنك والفضة والرصاص من منجم منطقة الجبلي (نهم) في محافظة صنعاء ، وفي الأخير اكتفي بما تقدمت به واضعاً أمام الأخ وزير النفط والمعادن اهم القضايا والمحاور التي يفترض التركيز فيها في المرحلة القادمة على أن لا يتوه في زحمة العمل وينسى موضوع الإهتمام بالعنصر البشري وحسن اختيار الكوادر من ذوي الكفاءات والنزاهة للإنتقال بالواقع النفطي المتردي والإنطلاق به نحو آفاق رحبة لما ينتظر من هذا القطاع من لعب دور أساسي في عملية التنمية والبناء في المرحلة القادمة .

Alezzi_ali@yahoo.com